https://doi.org/10.17656/jlps.10191

اشكاليات التنوع في نظريات التنمية السياسية

د. عماد احمد مولود*

* قسم ادارة الأعمال/ المعهد التقني الاداري - جامعة بوليتكنيك – اربيل- اقليم كردستان العراق.

الملخص

تعد دراسة قضايا تنوع المجتمعات احد ابرز الاشكاليات التي تواجه النظريات السياسية المعاصرة وقد تطرق اليها العديد من النظريات منها نظرية التعددية الثقافية ونظرية الاعتراف. الا ان دراسة التنوع ليست حصرا على هذه النظريات، اذ ان اغلب المقولات والمفاهيم التي تناولتها هذه النظريات قد جرى بحثها بشكل من الاشكال بدءا من خمسينيات القرن (٢٠) من قبل رواد نظريات التنمية السياسية. الا ان معالجة قضايا التنوع في اطار نظريات التنمية السياسية كانت معالجة أحادية وسلبية في آن معا. وذلك نظرا للاسس الفكرية والسياسية التي استندت اليها نظريات التنمية السياسية بحيث اتخذت هذه النظريات أنموذج الحكم الاوروبي القائم على اساس الدولة - الامة والمستند الى حكم الاكثرية أساسا للحكم على تخلف مجتمعات دول العالم الثالث ومرجعا سياسيا لتجاوز هذا التخلف. وكذلك أنموذج الحكم الاشتراكي المستند الى حكم الطبقة العاملة . الا ان كلا الأنموذجين وجدا في تنوع دول العالم الثالث مصدرا لعدم الاستقرار السياسي ومولدا لأزمات التنمية السياسية كأزمة (الشرعية ، المشاركة ، التوزيع ، الاندماج ، التغلغل .. الخ) وكذلك ازمة التخلف الاقتصادي والاجتماعي .

پوختە

لێکۆڵینەوە لە فرەچەشنی کۆمەڵگەکان یەکێکە لەو ئیشکالیەتانەی کە رووبەڕوی تیۆرە سیاسیە هاو چەرخەکان بوەتەوە وزۆریك لە تیۆرەکانیش لێکۆڵینەوەیان لەسەر ئەم بابەتە کردووە وەك تیۆری فرە کەلتوریی وتیۆری دانپیانان. بەڵام لێکۆڵینەوە لە فرەچەشنی بەتەنها تایبەت نیە بەوتیۆرانە . بەجۆریك کە زۆربەی ئەوچەمکانەی ئەوتیۆرانە باسیان لێوەکردووە

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

پیشتر هەر لەساڵانی پەنجکانی سەدەی (٢٠) ـە وە تیۆرەکانی تر بەشێوەیەك لە شێوەکان لێکۆڵینەوەیان لەسەور کردووە لەرێگەی زانایانی تیۆرەکانی گەشەپێدانی سیاسی. بەڵام چارەسەرکردنی بابەتەکنی فرەچەشنی لەچوارچێوەی تیۆرەکانی گەشەپێدانی سیاسی لەروانگەیەکی تاکلایەنانە ونیگەتیڤانە بووە لەهەمان کاتدا . ئەوەش بەهۆی ئەوبنەما هزری وسیاسیانەی کە تیۆرەکانی گەشەپێدانی سیاسی پشتی پێبەستبوو. بەجۆرێك ئەوتیۆرانە پشتیان بەستبووبە شێوازی فەرمانرەوایی ئەوروپایی لەسەر بنەمای دەولەت – نەتەوە وپشتبەستووبە فەرمانرەوایی زۆرینە وەك بنچینەیەك بوحوکم دان لەسەر دواکەوتنی کۆمەڵگەکانی وڵاتنی جیهانی سێیەم هەروەها وەك سەرچاوەیەکی سیاسیش پشتیان پێدەبەست بۆ تێپەراندنی قۆناغی دواکەوتنی ئەوکۆمەڵگانە. هەروەها بە پشتبەستن بە شێوازی فەرمانرەوایی سوشیالیزمی کە لەلایەن چینی کرێکارەوە بەریوەدەبرێت. لەراستیدا هەردووشێوازی فەرمانرەوایەتیەکە بەجۆرێك دەیانروانیە فرەچەشنی وڵاتانی جیهانی سێیەم کە ئەوفرەچەشنیەیان بە سەرچاوەی ناسەقامگیری سیاسی دادەنا وبە هۆکاری سەرهەڵدانی تەنگەژەکانی گەشەپێدانی سیاسی دەزانی وەك تەنگەژەی (رەوایەتی ، بەشداریکردنی سیاسی ، دابەشکردن ، لکاندن ، رۆچوون ، ... هتد) هەروەها بەهۆکاری نانەوەی تەنگەژەی ئابوری وکۆمەڵایەتیش دەزانی.

Abstract

The study of issues of diversity of societies is one of the most prominent problems facing contemporary political theories, and many theories have dealt with it, including the theory of multiculturalism and the theory of recognition. However, the study of diversity is not limited to these theories, as most of the statements and concepts that these theories dealt with have been examined in some form starting from the fifties of the 20th century by the pioneers of the theories of political development. However, the treatment of diversity issues within the framework of political development theories was a unilateral and

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

negative treatment at the same time. This is due to the intellectual and political foundations upon which the theories of political development are based, so that these theories have taken the European model of government based on the state-nation and based on the rule of the majority as a basis for judging the backwardness of the societies of the third world countries and a political reference for overcoming this backwardness. So is the model of socialist rule based on working class rule. However, both models found in the diversity of the third world countries a source of political instability and a generator of political development crises as a crisis (legitimacy, participation, distribution, integration, penetration, etc.) as well as the crisis of economic and social backwardness.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

المقدمة

يُعد التنوع حقيقة ملازمة للوجود الطبيعي عموما والاجتماعي- الانساني تحديدا، وعلى مر التاريخ تناول الفلاسفة والعلماء موضوع التنوع، وفسروا ظواهر الطبيعة والمجتمع وبنوا نظريات ومذاهب مختلفة، وربما متناقضة بغية الوصول الى اجوبة مقنعة تفسر الوقائع والاحداث، والظواهر على الصعيدين: الاجتماعي والطبيعي.

تمتد مناقشة قضايا التنوع من خمسينيات القرن الماضي الى التسعينيات منه وتحديدا بعد انتهاء الحرب الباردة وذلك في إطار مجموعة نظريات تمثلت في (نظرية نهاية الايديولوجيا، نظريات التنمية السياسية، نظريات مابعد الحداثة، نظرية نهاية التاريخ، ونظرية صدام الحضارات) واكتملت مفاهيم التنوع في اطار نظريات التنوع بحد ذاتها والتي تمثلت بـنظريتي (التعددية الثقافية والاعتراف). فكل هذه النظريات تناولت عبر مراحل مختلفة مفهوم التنوع واشكاليته في النظرية السياسية المعاصرة وذلك من خلال اعادة طرح ومناقشة مفاهيم الحرية، والعدالة، والتقدم، والايديولوجيا، واليوتوبيا والمواطنة، والدولة - الامة، والهوية، والاستقرار، والتوزيع، والاندماج، والتعددية وغيرها من المفاهيم.

ان الجدل حول قضايا التنوع كما اشرنا اليه تلى مرحلة مابعد الحرب الباردة في بداية تسعينيات القرن الماضي بعد تراجع الصراع الايديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية، وطفت على السطح مشكلة الهوية والانتماء القومي، ومشكلة الاقليات، وكذلك أخذت الحركات الاجتماعية والثقافية والنسائية والبيئية بالبروز نظريا وسياسيا في البلدان المتقدمة والمتخلفة ، ومع دخول العالم مرحلة ما يسمى بـ " القرية الكونية " وبلوغ " العولمة؛ يبرز نمط جديد من المجتمعات تفوق اطره اتساعا حدود المجتمع الصناعي او مابعد الصناعي بل وحدود مجتمع الاعلام التي كانت قد رسمتها التكنولوجيات؛ لذلك نجد ان الحديث أخذ يدور حول الانسانية او الاجيال المقبلة او حول الامم الفقيرة بدلا من فئة اجتماعية محددة. لم يعد تحديد الفاعل التاريخي يتم بمصطلحات اجتماعية، بل بمفردات من طبيعة اخرى تبعث بصورة مباشرة على الشك في كرامة الأفراد وظروف بقاء الكرة الارضية وتنوع الثقافات، وفي الوقت الذي فقدت فيه مفاهيم اجتماعية كمفهوم الطبقة قدرتها على الشرح والتعبئة؛ ولم يعد الكلام عن الدور المسيطر للسوق

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

والمنافسة بالامر الجديد، ظهرت حركات معارضة للعولمة اعادت تسمية نفسها بالعولمة المغايرة، وهي حركات ليست ضد الانفتاح العالمي للانتاج والتبادلات، بل انها تكافح من اجل عولمة اخرى لا تسحق الضعفاء، والمصالح المحلية، والاقليات والبيئة لمصلحة اصحاب السلطة والنفوذ، تلك هي المرحلة التي يسميها (تورين) باراديغما جديدة لفهم العالم مابعد الحرب الباردة وأحداث (١١) من سبتمبر ٢٠٠١[١].

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تركيزها على تحري دلالات التنوع في نظريات التنمية السياسية وموقف هذه النظريات من قضايا التنوع من ناحية كيفية تعامل النظام السياسي المفترض حسب هذه النظريات مع قضايا الهوية واحترام خصوصيات الأفراد والجماعات وكيفية تعامل هذا النظام مع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية للأفراد والجماعات المختلفة .

أهداف البحث:

يهدف البحث الى بيان ان قضايا التنوع قد وردت في نظريات التنمية السياسية بأشكال مختلفة الا انها تصب لغير صالح التنوع ، بعبارة اخرى يوضح البحث ان نظريات التنمية السياسية قد عالجت قضايا التنوع معالجة سلبية وأُحادية .

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث الرئيسة في التساؤل حولما اذا كان التنوع بمختلف أشكاله (الثقافية، الاثنية، الطئفية، المذهبية ...)، وبموجب نظريات التنمية السياسية، يحقق التنمية والتحديث أم يعرقل هذه العملية أي عملية التنمية و التحديث ؟

فرضية البحث:

يفترض هذا البحث ان نظريات التنمية السياسية والتحديث بمختلف اتجهاتها تنظر الى التنوع ن ظرة سلبية وأحادية . سلبية أي تعتتقد هذه النظريات ان التنوع عقبة اساسية امام التنمية والتحديث السياسي في البلدان المتخلفة ، و أحادية بمعنى تأخذ هذه النظريات بنموذج معين و تقيس مجتمعات البلدان المتخلفة وفق هذا النموذج و تحكم عليها.

---

(١) انظر الان تورين ، باراديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، ترجمة جورج سليمان ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠١١ ،ص ص ٤٨ - ٥٥ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

منهج البحث:

يستند هذا البحث الى المنهج الوصفي لشرح موقف نظريات التنمية السياسية من قضايا التنوع، وكذلك منهج تحليل المضون الذي يتولى تحليل مضمون نظريات التنمية السياسية وكيفية تناولها للتنوع .

هيكلية البحث:

يحتوي هيكل البحث على المقدمة وخمسة مطالب مع الاستنتاجات وقائمة بأهم المصادر المستخدمة في هذا البحث. ففي المطلب الاول يتناول البحث مفهوم التنوع ودلالته . أما في المطلب الثاني فيتطرق البحث الى جذور مفاهيم التنمية السياسية . على حين يبحث المطلب الثالث في اشكالية نظريات التنمية السياسية . اما المطلب الرابع فيتناول اتجاهات نظريات التنمية السياسية ، بينما يتضمن المطلب الخامس تقييم نظريات التنمية السياسية من منطلق نظرتها للتنوع . وينتهي االبحث بالاشارة الى الاستنتاجات التي وردت في هذا البحث مع ذكر قائمة المصادر المعتمدة عليها في اعداد هذا البحث.

المطلب الاول

مفهوم التنوع ودلالته

مفهوم التنوع مفهوم واسع يتضمن الدلالة الكمية(الوحدة والتعدد) والدلالة الكيفية (التماثل والاختلاف)، والعلاقة بين الجانبين هي علاقة تكاملية ، فلا يظهر التعدد بدون الوحدة، ولا يبرز الاختلاف بدون التماثل. وعليه فمفهوم التنوع مفهوم معقد ومتشابك وهو يدخل على كل مستويات الوجود الطبيعي والاجتماعي[1]. والتنوع في حالة تغيير وتطور مستمر وله أبعاد متعددة ومتباينة. فالبعد السياسي للتنوع يتجلى في العلاقة بين وحدانية السلطة وتعدديتها من جهة ومسألة تقييد السلطة او مطلقيتها من جهة اخرى، وكذلك آلية توزيع السلطة بين مختلف الجماعات، بالاضافة الى العلاقة بين الحرية والاستبداد والديمقراطية والدكتاتورية. اما البعد

(1) انظر عماد احمد موود . سياسات ادارة لتنوع: استجابة الدولة للهويات دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين – اربيل، ٢٠١٩ ، ص ١٠.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

الاجتماعي للتنوع فيتضمن اشكالية العلاقة بين الفرد والجماعة او بين الجماعات بعضها مع بعض.

في حين يعكس الجانب الثقافي للتنوع خضوع الذات (فردا وجماعة) لهيمنة الثقافة الواحدة ام الثقافات المتعددة او هيمنة جماعة ما على ثقافة جماعة اخرى وذلك حسب نمط الهوية التي تتمتع بها الذات. فيما يتضح مفهوم التنوع في الجانب الاقتصادي في قضية العدالة وتحديدا العدالة التوزيعية للثروة، وكيفية استفادة الجماعات من الثروات وفرص العمل بصورة عادلة.

كل هذه الابعاد وغيرها للتنوع تتداخل فيما بينها لان الموضوع يخص الفرد في اطاره الاجتماعي العام. وهكذا يتضح ان لمفهوم التنوع اشكاليات متعددة . وقد تمت معالجة قضايا التنوع في اطار نظريتي التعددية الثقافية والاعتراف . فنظرية التعددية الثقافية شددت على اولوية الهوية الثقافية للجماعات وضرورة احترام الخصوصيات الثقافية للجماعات كونها أي الهوية الثقافية مصدر الحقوق والحريات لديها فلا يجوز انتهاكها بداعي حكم الاكثرية للأقلية او حكم المركز للأطراف او غيرها من المبررات التي تجيز انتهاك الهوية الثقافية للجماعات . ومن هذا المنطلق تدعو التعددية الثقافية الى اعادة توزيع السطة وفقا للهوية الثقافية للجماعات. أما نظرية الاعتراف فقد ركزت هي الاخرى على ضرورة الاعتراف بالجماعات . وما يترتب على ذلك من الاعتراف بالهوية التي ينبثق منها الاعتراف بحقوق وحريات الأفراد والجماعات في اطار مايسمى بسياسات الاعتراف او سياسات الهوية القائمة على اساس اعتراف السطة بالتنوع واختلاف الجماعات دون انكار هوية جماعة ما من قبل جماعة اخرى . وكذلك اعادة توزيع الثروات بين الجماعات من منطلق العدالة التوزيعية . والأنموذج الذي انتقدته نظريتي التعددية الثقافية والاعتراف يتمثل في أنموذج الدولة الديمقرطية الليبرالية القائمة على اساس الدولة – الأمة والمرتكزة الى مفهوم المواطنة [1].

اذا كان هذا مفهوم التنوع ودلالاته المتعددة الابعاد؛ فكيف تناولت نظريات التنمية السياسية بمختلف اتجاهاتها قضايا التنوع والاختلاف؟ وقبل ذلك ما معنى التنمية السياسية؟ وماهي اتجاهاتها؟ وما هي تجليات التنوع في نظريات التنمية السياسية؟

[1] االمرجع نفسه ، ص ٢٣٨ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

المطلب الثاني

جذور مفاهيم التنمية السياسية

احدى المحاولات النظرية التي جاءت لمعالجة اشكالية التنوع الهوياتي والعرقي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال البحث عن المشاكل التي واجهتها البلدان الحديثة الاستقلال في القارات الثلاث الاسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية عبر طرح مجموعة من النظريات تناولت مشاكل هذه البلدان وقدمت لها حلول مختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي . وكانت نقطة الانطلاق لهذه النظريات إما الأخذ بعين الاعتبار الأنموذج الليبرالي الاوروبي - الغربي كأنموذج ارشادي للتطور والتنمية قائم على اساس الليبرالية السياسية ،التعددية الحزبية ، والحرية الاقتصادية كما ورد في نظريات التنمية السياسية والتحديث ،او نقد هذا الأنموذج والترويج للنموذج الاشتراكي القائم في الاتحاد السوفيتي السابق او الصين كما يتضح ذلك عند انصار الماركسية ،او الأخذ بمفهوم التنمية الموجهة للداخل او التنمية المستقلة التي تركز على أهمية البعد الخارجي كبُعد معوق لتحقيق التنمية واعتباره مسؤولاً عن تخلف بلدان القارات الثلاث في ظل الاستعمار كما ورد عند مدرسة التبعية [١].

اذا كان جوهر نظرية التنمية السياسية يستند الى المقارنة بين مفاهيم ثنائية متناقضة كمفهوم التقليد/التحديث،التخلف/التقدم،التبعية/الاستقلال،فان الجذور الفكرية والتاريخية لنظرية التنمية السياسية تعود الى القرن (١٨) و(١٩) عندما تناول المستشرقون وعلماء الانثروبولوجيا الحضارات الشرقية بالبحث والدراسة وأطلقوا احكاما ايديولوجية تستند إما الى العامل العرقي (تفوق العرق الآري مقابل دونية العرق السامي) ، او العامل الثقافي (العقلانية الغربية مقابل الروحانية الشرقية) ، او العامل السياسي الاستعماري (قوة الحضارة الاوروبية – الغربية المتفوقة مقابل ضعف الحضارات الشرقية المتدنية) . فهذه العوامل هي التي تشكل الدعامة الاساسية لمنظومة الاستشراق والانثروبولوجيا لتشكل بذلك مبررات هيمنة الدول الاوروبية - الغربية على الدول الشرقية وذلك تأكيدا لسيادة نزعة المركزية الاوروبية – الغربية [٢].

---

[١] د. نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري والاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي فيرجينيا ، ط ٢ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٦٤ - ٦٥.

[٢] للتفاصيل حول ابرز اتجاهات الاستشراق والمفاهيم او المبررات التي استند اليها الاستشراق انظر د. حسام محي الدين الالوسي ، صور نقدية للاستشراق التقليدي والجديد او تطور الاستشراق وتطور النظرة اليه ، مجلة

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

صاغ خطاب الاستشراق مفاهيمه في اطار معادلة فكرية معاكسة ثابتة يضع الشرق والغرب وجها لوجه وتحدد خصائص كل من المجتمعات الشرقية والمجتمعات الغربية . وفي هذه المعادلة يتحول الغرب الى حقيقة تجمع القيم والمفاهيم التي نشأة في حضارته (أي الحضارة الغربية) ويتم قياس الحضارة الشرقية وفق هذه القيم والمفاهيم بصورة معكوسة ومقلوبة. والعلاقة بين الغرب والشرق وفق هذه المعادلة ليست فقط علاقة معكوسة بل هي علاقة متناقضة ومضادة على مر التاريخ (اي التاريخ القديم والوسيط والحديث) بالشكل التالي :[١]

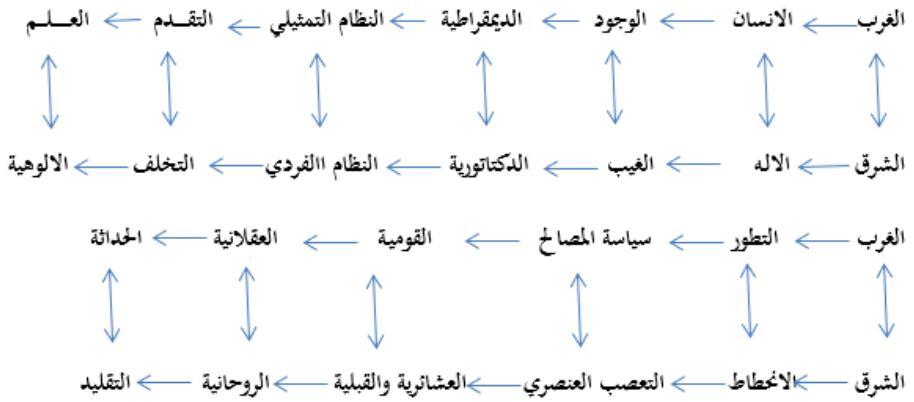

هكذا يفرض خطاب الاستشراق نفسه على العلوم الانسانية الغربية عبر مجموعة من مفاهيم ثنائية متناقضة بين الغرب والشرق . فمنذ بداية القرن ١٩ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية استخدمت فرنسا وبريطانيا مبررات مختلفة للسيطرة على الشرق والاستشراق ، أما منذ انتهاء هذه الحرب فأمريكا هي التي تسيطرعلى الشرق وتتبع في ذلك المنهج الذي كانت تتبعه فرنسا وبريطانيا سابقا [٢] . اي منهج الاستشراق القائم على اساس العقائد الجامدة والتي تتمثل في:[٣]

الاستشراق ، العدد ، ٣ ، ١٩٨٩ ، سلسلة كتب الثقافة المقارنة ، دار الشؤون الثقافية العامة – آفاق عربية ، بغداد ، ص ص ٣٢ – ٧٦ .

[١] د. عزيز العظمة ، افصاح الاستشراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، العدد ٣٢ ، ١٩٨١ ، ص ٦٠ .

[٢] ادوارد سعيد،الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة د.محمد عناني ،رؤية للنشر والتوزيع ،القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٧.

[٣] المرجع نفسه ، ص ٤٥٨ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

- الاختلاف المطلق والمنتظم بين الغرب العقلاني المتقدم وبين الشرق المنحرف المتخلف.

- ان الشرق سرمدي، موحد الصورة، عاجز عن تعريف ذاته، ولابد من وضع مفردات تتسم بشدة التعميم والانتظام لوصف الشرق من وجهة نظر غربية وأنها ستكون"موضوعية"من الناحية العلمية.

- إن الشرق كيان علينا إما أن نخشى منه او أن نسيطر عليه بالتهدئة او بالبحوث والتنمية ، او بالاحتلال المباشر كلما أمكن ذلك.

ان الولايات المتحدة (حسبما يرى ادورد سعيد) بعد تبنيها منظومة الاستشراق ونـهجه ، ومن اجل الحفاظ على استثماراتها الكبرى في الشرق الاوسط، اعتمدت على خبرائها المختصين فيها الذين يُسدَون المشورة الى راسمي السياسات وتشربوا بروح الاستشراق وهؤلاء الخبراء يغذون السياسات بالمجردات التي يسهل تسويقها مثل النُخب السياسية، والتحديث، والاستقرار ومعظمها لايزيد عن أنماط ثابتة قديمة من صنع الاستشراق ومطروحة بلباس مصطلحات علم السياسة [(١)]. وتحديدا مصطلح التنمية السياسية والتحديث. اذ تم انشاء مراكز الابحاث في العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢٣ التي قامت بالبحث وجمع المعلومات وإقامة الدراسات الخاصة بالاوضاع السياسية ونظم الحكم في العالم الثالث. وبعدما كانت التنمية السياسية مفهوم علمي ومبحث دراسي في علم الاجتماع والسياسة تحولت الى حقل معرفي مستقل عنهما في ستينيات القرن (٢٠) من خلال لجنة السياسة المقارنة عبر خمسة مؤلفات في التنمية السياسية أهمها: [(٢)]

كتاب باشراف لجنة السياسة المقارنة عن (دراسات في التنمية السياسية).

كتاب ليونارد بندر عن " ايران التنمية السياسية في مجتمع متغير ".

كتاب جابريل ألموند وجيمس كولمان صدر في ١٩٦٠ عن " السياسة في المناطق النامية " .

[(١)] المرجع نفسه ، ص ص ٤٨٧ – ٤٨٨ انظر كذلك ادوارد سعيد ، الاستشراق المعرفة . السلطة . الانشاء ، ترجمة كمال أبوديب ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، لبنان ، ط ٦ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١٨ .

[(٢)] حساني بوعكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر ، ١٩٩٨ – ٢٠١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور طاهر مولاي ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١١ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

كتاب لوسيان باي عن " بورما السياسة والشخصية وبناء الأمة ".

كتاب دانيال بل عن " مجتمع مابعد الصناعة " .

ان الكتاب الاوائل في التنمية السياسية كانوا مهتمين أكثر بالتعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات النامية وأيضا تلك التي تميز تطور مجتمعات العالم الثالث (اسيا،افريقيا، وامريكا اللاتينية) عن دول الغرب أكثر من التركيز على المراحل التي تمر من خلالها المجتمعات نحو التطور او التركيز على القوى التي تعجل من عملية التنمية [١]. لذلك كان لحضور الأنموذج الغربي أثر كبير في الحكم على الدول النامية. فرغم تنوع وتعدد الاختصاصات التي تناولت التنمية السياسية في البلدان النامية ،فإنها كانت محملة بنزعة التفاؤل – ذاتها – التي سادت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، تلك النزعة التي تؤكد على طبيعة المنفعة المتبادلة للعلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كما وتؤكد على إمكانية نقل المعرفة من العالم الاول (المتقدم) الى العالم الثالث(المتخلف). وان نظام الدعم الايديولوجي هذا لن يعطي مبررا لعملية التحرر السياسي فقط، بل يعطي في الوقت نفسه مبررا لملائمة وفاعلية غرس الثقافة والنظم والتكنولوجيا الغربية [٢].

وفي هذا الاطار جرى ربط مفهوم التنمية السياسية بمقولات وافتراضات نظرية التحديث. وعول كتاب التنمية الاوائل في سعيهم لتجاوز مشكلات التنمية السياسية في الدول النامية على مفهوم التحديث باعتباره عملية طويلة الأمد من الرشادة والعلمنة والتمايز البنائي . وقد انطوى هذا الفهم على ثنائية حدية بين النظم السياسية الغربية والنظم السياسية غير الغربية ، وبين ماهو" تقليدي " وماهو"حديث " .ومفهوم التحديث يعني من المنظور التاريخي عملية الانتقال نحو الأنماط او النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت داخل غرب وشمال أمريكا بدأً من القرن (١٧) وحتى القرن (١٩) ، وانتشرت داخل الأقطار الاوروبية الأخرى ،ثم انتقلت خلال القرن (١٩) و(٢٠) الى قارات أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا [٣].

---

[١] د. محمد نصر مهنا ، د. عبدالرحمن الصالحي ، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧٩ .

[٢] ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، ترجمة د . حمدي عبالرحمن ، د . محمد عبدالحميد ، المركز العالمي للدراسات السياسية ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣ .

[٣] المرجع نفسه ، ص ٤٤ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

كذلك تعود أيضا اصول التفسيرات التطورية الكلاسيكية للتغير الاجتماعي لنظريات التنمية والتحديث الى التطوريِّين الاوروبيِّين في القرنين (١٨) و(١٩) وهما الفيلسوفان الفرنسيان ومؤسسا السوسيولوجيا الحديثة (او جست كونت) و(إميل دوركهايم) والفيلسوف البريطاني (هربرت سبنسر) والفيلسوف الالماني (كارل ماركس) . وكانوا جميعا بطرقهم المختلفة يحاولون تفسير التحول من مجتمع ما قبل صناعي الى مجتمع صناعي . وهناك عنصران من ذلك التنظير المبكر تم نقلهما الى المجادلات حول التحديث في العالم الثالث . وأحدهما هو اعتقاد أن التغير الاجتماعي ينطوي على الاستمرارية . والآخر هو اعتقاد في التقدم. ولا ينظر الى الاستمرارية على انها محايدة بل انها تقدمية ويجلب الانتقال من المجتمع ماقبل الصناعي الى المجتمع الصناعي معه التقدم والتحسين والانتقال التدريجي من التراث الى الحداثة، وتنطوي الاستمرارية التقدمية على مجموعة من التحولات: المزيد من التعقيد؛ وقدر اكبر من التخصص،او التمايز، في النشاط والتنظيم البشريين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [١].

اذن فما هي التنمية السياسية؟ وما علاقتها بالتحديث؟ وكيف تطورت مدلولاتها؟ وكيف تناولت التنمية السياسية والتحديث اشكالية التنوع العرقي والهوياتي؟

المطلب الثالث

اشكالية مفهوم التنمية السياسية

مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم التي يصعب الاجماع حولها وتحديد تعريف محدد لها، وذلك لعدة اعتبارات، منها أولاً حداثة مفهوم التنمية السياسية النسبي إذ ظهر علمياً عقب انتهاء الحرب العالمية ا لثانية إثر توجه الدراسات العلمية لدراسة مجتمعات العالم الثالث، وثانياً أن هذا المفهوم مركب من مصطلحين أو مفهومين اثنين. وفي ضوء ذلك تبرز صعوبة محاولات تعريف مفهوم التنمية السياسية [٢]. وعليه يوجد في التنمية السياسية مجال واسع للدراسة وهذا

---

[١] بي . سي . سميث ، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية ، ترجمة خليل كلفت ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، العدد ١٨٧١ ، ٢٠١١ ، ص ص ٩٩ – ١٠٠ .

[٢] د عبد الرحمان برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد (٥)، مارس ٢٠١٣، ص ٨٥ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

المجال ينطوي على وجهات نظر مختلفة، وبناء عليه هناك تنوع غير قليل في تعريفات التنمية السياسية وعلاقتها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع [١].

وقد لاحظ كل من (هنتنجتون) و(دومنجاز) أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مربك، حيث استعمل هذا المفهوم بطرق مختلفة: جغرافيا، لغويا، غائيا، وظيفيا : [٢]

١/ جغرافيا : في الإشارة إلى العلمية السياسية في الدول النامية، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه .

٢/ لغويا : تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنه التحديث السياسي .

٣/ من حيث الغاية : فهي تعني الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي ، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة ومن بين أهدافها: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، التغلغل، العقلانية، العدالة، الأمن، الرفاهية... .إلخ

٤/ ومن الناحية الوظيفية : فذلك يعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار، والاستقلالية للأجهزة الفرعية، والعلمانية.

ومن جهة اخرى يتداخل مفهوم التنمية السياسية مع غيره من المفاهيم كمفهوم التغيير والتطور والتقدم والتحديث. اذ ان مفهوم التنمية السياسية يحتضن فكرة التغيير الاجتماعي وهي التي تدخل في صلب التنمية السياسية . والتغيير الاجتماعي" بمثابة حقيقة اجتماعية وانسانية ليس بامكان كل من يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية إغفالها او التقليل من شأنها ...والتغيير جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي"[٣].لكن التغيير لا يؤدي بالضرورة الى التطور والتقدم والازدهار فقد يتغير الشيء الى السلب بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة أما الفرق بين التنمية والتحديث يكمن في وجود خلط بين مفهوم التنمية

---

[١] هاني رمضان طالب ، التنمية السياسية .. مقاربة نظريـــة ، من الانترنت تاريخ السحب ٢٨/ ١٠/ ٢٠٢٠ http://www.acrseg.org/41673

[٢] حسن بن كادي ، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، باتنة، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .

[٣] د.رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغير،دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٢، ص ٣١ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

والتحديث ، فالتحديث هو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التكنولوجية والمعدات الآلية والاستهلاكية ، أما التنمية فتعني الزيادة في القدرة الانتاجية بشكل يرفع المستوى المعيشي ماديا وثقافيا وروحيا ، والقدرة على حل المشاكل المتزايدة . بينما الفرق بين التنمية والتطور هوالتطور يعتمد على التصور الذي يفترض ان كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال الى أعقدها . في حين ان الفرق بين التنمية والتقدم هوان التقدم يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية الشاملة [١] .

أما فيما يتعلق بتعريف التنمية السياسية " فهناك العديد من التوجهات،اذ قدم (لوسيان باي) أفضل تعريف لها... فالتنمية السياسية عند(باي)هي مقدمة للتنمية الاقتصادية،وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسي، وهي تنظيم للدولة القومية، وهي تنمية إدارية وقانونية، وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية، وهي بناء للديمقراطية، وهي استقرار وتغير منتظم...وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة "[٢] .

يطرح (جيمس كولمان) فهمه للتنمية السياسية من خلال تحديده منظورات ثلاثة للتنمية ؛ اولها المنظور التاريخي ، والذي يرى أن عملية التنمية عملية تاريخية ، يمكن التوصل الى مراحلها وخطواتها عن طريق تتبع تاريخ المجتمع الاوروبي . وثانيها : المنظور النمطي وينظر الى التنمية في ضوء الثنائيات: التقليدية في مقابل الحداثة، والصناعية في مقابل الزراعة.وثالثهما: المنظور التطوري، وينظر الى التنمية على أنها دائمة بدون نهاية يمثل المجتمع الاوروبي قمة تطورها. في حين يرى (صامويل هنتنغتون) أن النمو السياسي هدفه الاستقرار وهذا لا يتأتى إلا أثناء ازدياد تأسيس المنظمات والاجراءات السياسية ، ولقياس هذا التأسيس يعرض (هنتنغتون) أربعة معايير مزدوجة : المرونة مقابل الجمود، التعقد مقابل البساطة، الاستقلال الذاتي مقابل التبعية،الائتلاف مقابل الفرقة. وطبقا لـ (ديفيد باكنهام) فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي [٣] . أما (روبيرت بركنهام) فقد أعطى خمس مدلولات للتنمية السياسية : [٤]

---

[١] حساني بوعكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ، ص ١٣ .
[٢] نقلا عن د. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية ، المرجع السابق، ص ٢٣٢ .
[٣] حساني بوعكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر ، المرجع السابق ، ص ١٥ .
[٤] نقلا عن حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

أ - مدلول قانوني: يهتم بالنباء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب - مدلول اقتصادي: يعني تحقيق نمو اقتصادي يوافق تطلعات الشعب الاقتصادي .

ج - مدلول إداري : ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية .

د- مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية، والمشاركة في الحياة السياسية .

هـ- مدلول ثقافي: تعتبر التنمية السياسية باعتبارها تحديثا تأتي نتيجة ثقافة سياسية معينة.

هذه التعاريف تأخذ بالأنموذج الغربي الليبرالي لمفهوم التنمية السياسية بينما مقابل ذلك هنلك اتجاه آخر يعطي تعريفه للتنمية السياسية من منطلق النموذج الاشتراكي ويتجلى هذا بوضوح في المدرسة الماركسية للتنمية والتي تنطلق من التحليل المادي للتاريخ، وتعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي تتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة)، الا إذا فهمنا البناء الاسفل(طبقة البروليتاريا) وهو بذلك تركز على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترن بذلك من نمو للوعي الطبقي واحتدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد وتنشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الاساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية [1] .

يتضح مما سبق ان النظر الى التنمية السياسية يخضع لاعتبارات ايديووجية وسياسية وتتحكم فيها اما المدرسة الليبرالية التي تستند الى النموذج الغربي لتطور المجتمعات، او المدارس الاشتراكية التي تعتمد على النموذج الذي كان سائدا في الاتحاد السوفيتي السابق والبلدان الاشتراكية الاخرى، وكذلك مدرسة التبعية التي تنتمي الى بلدان العالم الثالث . ويتضح هذه المسألة أكثر فأكثر عند حديثنا عن اتجاهات نظريات التنمية السياسية .

وبالعودة الى مفهوم التنمية السياسية نجد ان مدلول التنمية السياسية طرأت عليه تحولات عديدة ؛ اذ ركزت نظرية التنمية في المرحلة الاولى على النزعة القانونية الشكلية من خلال التركيز

[1] د. عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا ، اصدارت المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين ، ألمانيا ، ط١ ،٢٠١٧، ص ٢٢ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

على أهمية دور الدولة والمؤسسات في اجراء عملية التنمية وتحديث المؤسسات السياسية ، أما في المرحلة الثانية التي تأثرت بالمدرسة السلوكية فركزت نظرية التنمية على النظام السياسي ومدخلاته ، مثل التنشئة السياسية ، والثقافة السياسية وأنساق المعتقدات – أي ركزت على المحيط السوسيو- سيكولوجي للنظام السياسي – . والمرحلة الأخيرة ركزت على مدخل السياسة العامة [١]. وذلك تحت تأثير مابعد الحداثة في الحقل السياسي التي وجهت سهام نقدها الى الحداثة من خلال نقد مسلملتها التالية : [٢]

- عالمية العلم والنظريات والمناهج وإمكانية التعميم عبر الثقافات والأزمان والأماكن .
- الاستغراق في الذات الاوروبية والتمركز حولها .
- الاعتقاد في امكانية ايجاد حقيقة مجسدة اذ ظل الخطاب الحداثي منشغلا وبصورة مستمرة حول تطوير النظرية الواحدة الصحيحة او المنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم ، والذي يمكن من خلاله الوصول الى الحقيقة .

وقد انعكست مقولات مابعد الحداثة على المدرسة السلوكية والتنموية وتم توجيه الاهتمام الى عدم امكانية تطبيق مقولات السلوكية وفشلها في تحقيق ما وعدت به وهدفت اليه من عالمية وموضوعية وحيادية . بل على العكس وقعت في التحيز الايديولوجي واتصفت بالطابع الاختزالي وفشلت في تحقيق الحياد العلمي . ومن ثم برز الاهتمام بضرورة إعادة التفكير في مفاهيم " التقليدية " و" الحداثة" و" التنمية " وتداعياتها ، ثم دار النقاش حول طبيعة الظروف التي تمر بها عملية التنمية في العالم الثالث وضرورة مراجعة وإعادة فحص المفاهيم الثلاثة ، والبحث في المسلمات التي دفعت الى الاعتقاد بعالمية الأنموذج الاوروبي للتنمية [٣] . أما المحددات النظرية للتنمية في مرحلة مابعد الحداثة فهي : [٤]

- بروز مفهوم التنمية المستديمة .

---

[١] ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

[٢] د. نصر محمد عارف، نظرية التنمية في مرحلة مابعد الحداثة ، في: ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

[٣] حسن بن كادي ، تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، العدد ١٣ ، ٢٠١٥ ، ص ٧١.

[٤] المرجع نفسه . ص ٧١.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

- تغير مفهوم المجتمع المحلي ، وظهور مفهوم المجتمع المدني العالمي .
- تآكل مفهوم السيادة ونهاية مفهوم الدولة القومية .
- من مركزية الدولة الى مركزية السوق .
- انتهاء مفهوم العالم الثالث والبديل الثالث .

الا أن مراجعة دقيقة لهذه المحددات تبين مدى انعكاسها هوالآخر لأنموذج خط التطور الاوروبي وامتداداته للمرحلة السابقة أي التنمية في مرحلة الحداثة . فعلى سبيل المثال ، ان محمور مفهوم التنمية المستديمة هو الحفاظ على البيئة عن طريق وقف الهجرة من الريف الى المدينة . لان الانتقال من المناطق الزراعية الى المناطق الحضرية يؤدي الى خلق مشكلة اقتصادية واجتماعية . في حين كان مؤشر التنمية في مرحلة الحداثة هو الانتقال من الريف الى المدينة فيما سمي بالتحضير[١].

كذلك الحال مع مفهوم المجتمع المدني المحلي الذي تضمن في مرحلة الحداثة النقابات والجمعيات الخيرية والتي وصفت بأنها تخضع لسيطرة قوى دينية او قوى لا تستجيب لأجندة عالمية او المؤسسات الطبيعية المتجذرة في المجتمع فلم يتم اعتبارها من المجتمع المدني بل ان ما عد ضمن المجتمع المدني العالمي هو القوى المعترف بها عالميا مثل حركات حقوق المرأة وحقوق الانسان والحركات الديمقراطية والبيئية ...الخ [٢].

أما فيما يتعلق بتآكل مفهوم السيادة وبداية مفهوم الدولة القومية ، فقد بدأت نظرية التنمية في مرحلة الحداثة بالتركيز على بناء الدولة وبناء الأمة كأحد الأهداف الأساسية التي ينبغي أن تسعى الى تحقيقها عملية التنمية. ففي تحديده لأهم الأزمات التي تواجه مجتمعات العالم الثالث في بداية طريقها في عملية التنمية ركز (جبريل ألموند) و(بنجهام باول) على أزمتين أساسيتين وهما : أزمة بناء الأمة وتظهر في سياق الانتقال من الريف الى المدينة ، والانتقال من الولاء الأسري والقبلي الى الولاء للدولة [٣] . وأزمة بناء الدولة وتبرز أثناء تكوين الدولة الحديثة

---

[١] د.نصر محمد عارف ، نظرية التنمية في مرحلة مابعد الحداثة ، في ريتشارد هيجوت ، نظرية التنمية السياسية ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠١.

[٣] المرجع نفسه ، ص ٢٠٢ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

حيث تتعرض الدولة الوليدة لتهديدات داخلية وخارجية تهدد وجودها ، ثم تناولا أزمة المشاركة وأزمة التوزيع ... الخ . لكن الانتقال الى مرحلة مابعد الحداثة او مابعد السلوكية في التنمية تغير التصور النظري الى الدولة في التنمية وتحول الموقف الى النقيض وصارت الدولة الآن عائقا أمام التنمية نظرا لتأكل سيادتها وذلك في ضوء المبررات التالية : [1]

أ – ظهور المشكلات البيئية وبداية دخولها الفضاء السياسي منذ نهاية الحرب الباردة.

ب – عولمة الثقافة من خلال تطور وسائل الاعلام والاتصال مما أدى الى إضعاف سيادة الدولة القومية .

ج – بروز النظام العالمي الجديد على اثر سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩ وحرب الخليج الثانية ضد العراق.

د – الانتقال من الصراع بين الدول الى الصراع بين الحضارات اذ مثلت اطروحة (صامويل هنتنغتون) حول صراع الحضارات بداية لتراجع مفهوم الدولة كفاعل وحيد في الصراع الدولي .

هـ - التحول الى مابعد الحداثة : اذا كانت الحداثة قد شهدت التحول من الدين الى الدولة فإن مابعد الحداثة شهدت التحول من الدين والدولة معا الى الفرد من خلال أطروحات حول رفض مفاهيم السلطة.

و– بروز مفهوم التعددية العرقية والدينية واعتباره شأنا دولياً ، ومثل ذلك تجاوزا لمفهوم سيادة الدولة.

ر – انتهاء مفهوم الدولة سواءا بالذوبان في كيانات فوقية بادماجها في منظمات تسعى لايجاد كيان سياسي جديد كالاتحاد الاوروبي او تتجه الدول الى التفكك لصالح كيانات عرقية او دينية كما حدث في يوغسلافيا السابقة .

في الواقع منذ بداية المرحلة السلوكية كان هناك صراع بين المدارس المختلفة في حقل التنمية السياسية حول اتخاذ السوق كمركز والدولة كمركز ، وقد مثلت اولها اليمين بمدارسه المختلفة ومثل الثاني اليسار باتجاهاته المتعددة ، وقد كان واضحا ان اتخاذ السوق يعني تراجع الدولة والعكس بالعكس . وانتهى الحوار بانتهاء السلوكية الذي تزامن وانتهاء اليسار كقوة سياسية

[1] المرجع نفسه ، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٥ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

فاعلة على الساحة الدولية او في المجتمعات المحلية على أثر تزايد دور المؤسسات المالية الدولية وخصوصا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وكذلك الدول المتقدمة التي تقدم المساعدات للدول النامية [١].

اما فيما يخص انتهاء مفهوم العالم الثالث والبديل الثالث فقد كان العالم الثالث هو العالم الذي يشمل مجموعة من الدول التي رفعت راية عدم الانحياز لا الى العالم الاول الذي تمثله الدول الاوروبية – الغربية الليبرالية ولا العالم الثاني الذي تمثله الدول الاوروبية الاشتراكية تأكيدا للحفاظ على مصالحها . ومع انتهاء الحرب الباردة انتهت الامكانية النظرية لوجود الطريق الثالث او بديل نظري ثالث [٢] .

احدى المجالات التي ارتبطت بها التنمية السياسية هي التحول نحو الديمقراطية منذ منتصف سبعينيات القرن (٢٠) حتى نهاية الحرب الباردة والتي اعتبرها (صامويل هنتنغتون) بمثابة الموجة الثالثة من التحول للديمقراطية وذلك على اثر عدد من الانقلابات التي شهدتها دول العالم وما تلاها من تفكك مجموعة دول وتكون مجموعة اخرى[٣].

ادى هذا التحول الى بروز أدبيات جديدة تحت عنوان الانتقال او التحول نحوالديمقراطية ، ولكنها أدت كذلك الى اعادة تقييم وإحياء التنمية السياسية ، اذ بدأت الارتباطات التي اقترحتها أدبيات التنمية السياسية بين التنمية والديمقراطية والاستقرار والسياسات المعتدلة ، بدأت في التحقق والبروز بصورة أكثر ايجابية في أرض الواقع . ان التغيرات والاحداث التي شهدها العالم في الثمانينيات والتسعينيات كانت تقف وراء اعادة النظر في المنظور التنموي وذلك على اثر تضافر مجموعة عوامل من أهمها:[٤]

١ –تحديد المفاهيم القابلة للتنفيذ في أدبيات التنمية بالاستفادة من المناقشات والخبرات التطبيقية الماضية.

---

[١] المرجع نفسه ، ص ٢٠٦ .

[٢] المرجع نفسه ، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

[٣] صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في او خر القرن العشرين، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٨١ .

[٤] د. محمد زاهي بشير المغيربي ، قرأأت في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٨، ص ص ٢٨٧ – ٢٩٢ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

٢ – وجود ثقافة سياسية عالمية مؤيدة للديمقراطية التي تتجلى في الاحساس الايجابي تجاه الديمقراطية.

٣ – عدم جاذبية النماذج الاخرى من النظم التسلطية .

٤ – الاتجاهات السياسية المتغيرة في الولايات المتحدة بعد فضيحة وترغيت وحرب فيتنام ومع انتعاش الاقتصاد الامريكي في ثمانينيات القرن العشرين بدأت الثقة تزداد في أمريكا وازدات الثقة بالديمقراطية الغربية.

٥ – اعادة النظر في العملية التنموية على المدى القصير والطويل في القارات الثلاث تتطلب اعادة النظر في فرضيات التنمية الخاصة بالعلاقة بين الديمقراطية والطبقة المتوسطة ، والانتقال من الريف الى المدينة (عملية التحضر) .

في الوقت الذي اتجه تيار التنمية السياسية نحو طرح سؤال الاصلاح السياسي للنظم التقليدية التي مازالت بعيدة عن التحول الديمقراطي في العالم النامي وتنمية سياسية حقيقية، طرحت أهداف اخرى للاطار النظري الجديد للتنمية السياسية على المستوى الانساني ، تتلخص في : الأمن والتوسع الاقليمي، وتقليل النزاعات والاحتكاكات الخارجية وتقليل الخلافات او الاشكاليات الداخلية ، وربط بهذه الاهداف ثلاثة أهداف اخرى هي : العدالة والنظام والحرية . وفي هذا الصدد باتت اتجاهات البحث في التنمية والاصلاح السياسي في العقد الأخير تتجه نحو العودة الى دراسة الدولة ، في ضوء عوامل ومتغيرات أهمها أن الدولة لم تكتمل في الكثير من المجتمعات النامية، الى جانب انهيار دول قائمة، كما حدث في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ودول شرق اوروبا الأخرى ، مما طرح مسألة اعادة بناء دول او دولة جديدة على آثار دولة منهارة او مفككة. وتأتي العودة الى دراسة الدولة بالتزامن مع الدعوة الى نهاية عصر(الدولة – الأمة). وهوتراجع يعزى الى تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات والاقتصاد المعرفي، والتي تقود الحضارة الانسانية نحو تشكيل قاعدة مجتمع مدني عالمي [١].

[١] د. باسم الطويسي ، اتجاهات الاصلاح السياسي من منظور مابعد الحداثة . جريدة الغد الالكترونية بتاريخ ٤ تموز ٢٠٠٥ا:
تاريخ السحب ٢٠٢٠/٨/٢ http://www.alghad.com/articles/551794

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

المطلب الرابع

اتجاهات نظريات التنمية السياسية

تتمحور اتجاهات نظريات التنمية السياسية حول مدرستين؛ الاولى تربط اشكالية التنمية السياسية بالعامل الفكري والثقافي وترى ان تنمية وتحديث المجتمعات المتخلفة تتوقف على تغيير وتطوير العامل الفكري والثقافي . ويرى هذا الاتجاه ان تمسك المجتمعات المتخلفة بالقيم والمعتقدات والثقافات السياسية الحديثة والسائدة في المجتمعات الغربية يؤدي الى زوال او تهميش الثقافات التقليدية والجماعات الاولية المسؤولة عن تخلف المجتمعات النامية . فقد كان (جابريل الموند) و(بنجام باول) على قناعة بأن التحضر والتعليم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المشاركة السياسة تؤدي الى تهميش الهويات العرقية/الاثنية والدينية ومن ثم يفسح الطريق نحو غلبة القومية العلمانية الليبرالية [١].

أما المدرسة الثانية فتربط تنمية وتحديث المجتمعات المتخلفة بالعامل الاقتصادي – الاجتماعي اذ ترى هذه المدرسة ان تطور العلاقات الانتاجية وظهور الطبقات يؤدي الى الابتعاد عن القيم و الثقافات التقليدية وبالتالي يُضعف الانتماء للجماعات الاولية. وقد توزعت هتين المدرستين على اتجاهين: الاتجاه الليبرالي والاتجاه الراديكالي . الاتجاه الليبرالي أسس مفاهيمه حول الأثنية/ العرقية بناءا على الاعتقاد بأن نموالاتصالات والثقافة داخل المجتمعات بالاضافة لنمو الدول الحديثة والمؤسسات سيذيب ويلغي " العلاقات الاولية " primordiaties في المجتمع ويستبدلها بعلاقات حديثة قائمة على الولاء للدولة ومؤسساتها . وكان الاعتقاد بأن الفوارق القائمة على أساس العائلة، والقبيلة، العشيرة، والعرق ستذوب في الدولة... أما الاتجاه الراديكالي وهو الاتجاه الماركسي يتوقع أن نمو المجتمعات التقليدية باتجاه الحداثة سيتم من خلال بناء البنية الاجتماعية الاقتصادية التحتية التي ستحول العلاقات الاولية الى علاقات مبنية على الطبقة [٢]. فما هو مضمون كلا الاتجاهين؟

---

[1] Gabrial Almond andG.Bingam Powell,Comparative Politics Development Approach, Boston; little and brown.1966 ,p16

[٢] شفيق الغبرا ، الاثنية المسيسة الأدبيات والمفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد ١٦ ، العدد ٣، ١٩٨٨، ص ٤٥ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

اولا : الاتجاه الليبرالي: ينطلق هذا الاتجاه من الأنموذج الغربي الرأسمالي للتنمية ويجعل من التحديث مرادفا للتغريب ويجعل من المجتمع الغربي الحديث الهدف النهائي لتطور الأمم الأخرى [١]. تنتمي الى هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين ودارسي التنمية السياسية والتحديث الذين تناولوا المجتمعات المتخلفة في كل من اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بالبحث والدراسة وتوصلوا الى جملة من الاحكام كل من زاو ية معينة. فعلى سبيل المثال يقارن (هنتنغتون) بين المجتمعات الغربية المتقدمة والمجتمعات المتخلفة في القارات الثلاث وجد في التحديث السياسي نقيضا للسلطة السياسية التقليدية القائمة على اساس الروابط الاولية كالعائلة والقرابة والدين . فهويرى ان أبعاد التحديث السياسي تتلخص في ثلاثة عناوين أساسية :[٢]

اولا : ترشيد السلطة ، بمعنى أن تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية المتعددة (الدينية والعائلية والعرقية / الاثنية) سلطة سياسية موحدة ، وعلمانية وقومية .

ثانيا : تمايز وظائف سياسية جديدة ، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف .

ثالثا : المشاركة المتزايدة في السياسة ، من جانب جماعات اجتماعية في المجتمع .

أما (لوسيان باي) يشير الى ان التنمية السياسية ترتبط بعملية بناء الأمة – الدولة وتندرج ضمن هذه النظرة الاتجاهات المنادية ببناء المؤسسات وبناء التنظيمات السياسية التي تتضمن بدورها عمليات تنمية الادارة والقانون مما سينعكس ذلك ايجابا على مبادىء المواطنة وقضايا الاندماج الوطني[٣]. وذك لأن عملية التنمية وفق هذا المنظور يجب أن تكون ذات طابع وطني او قومي شامل، والتنمية لا يمكن أن تحقق حركتها الفاعلة ما لم يكن هناك استبدال للوحدات القرابية لتحل محلها الوحدات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية والمتخصصة الجديدة [٤].

وفي اطار تحديده لأزمات التنمية السياسية يرى(الموند) ان أزمة بناء الأمة ترتبط بصورة رئيسية بالهوية وولاء الجماعات المختلفة . اذ تبرز هذه الأزمة عندما تكون الولاء للعشيرة

---

[١] د. أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد ١١٧ ، الكويت ، ١٩٨٧، ص ٣٦.

[٢] المرجع نفسه ، ص ٣٢.

[٣] د. رعد عبد الجليل علي ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

[٤] حميد حسين كاظم الشمري ، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، حزيران ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٦٦.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

والقبيلة أي الولاءات المحلية أقوى بكثير من الولاء للأمة . ويحدث هذه الأزمة عندما تنقل هذه الولاءات الى النظام السياسي الكبير ، ومن ثم تصبح الأزمة هي اسلوب الحل عند (الموند) إلا انه يشير الى جانب مهم، وهواربتباط هذه المشكلة بالنظام الثقافي طبقا لتغيره[١] .

وذلك لأن الثقافة عموما والثقافة السياسية تحديدا تشكل الهوية الوطنية للدولة الحديثة ذات أنموذج الدولة – الأمة القائم على اساس حكم الاغلبية . بعبارة أخرى عُومل التنوع الهوياتي والعرقي في اطار نظرية التنمية السياسية والتحديث معاملة سلبية وضمن اطار أنموذج الدولة – الأمة كأنموذج مثالي يحتذى به. اذ تمثل الثقافة السياسية للدولة – الأمة صمام الأمان لاحتواء التنوع الهوياتي والعرقي الذي يختلف من دولة الى أخرى. تتباين الدول في حجم ما يميزها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين والمجتمعات الاثنية والجنس واللغة. وكذا في قدر من ذكريات المعالجة لهذه الاختلافات. ووفقا لـ (روبرت دال) كلا المظهرين مهم ويتأثر مستوى التراضي في دولة ما، وبالتالي مدى توافر فرص التعايش السلمي ، وقيام حكم الاغلبية، بمدى تنوع الثقافات الفرعية في جانب ، وبطريقة التعامل مع هذه الاختلافات من جانب آخر. ولكن الطرق التي تواجه بها الدول اختلافات الثقافات الفرعية بها تساعد أيضا على تفسير مستويات التوافق والصراع [٢].

وهذا يتوقف على طبيعة النظام لسياسي لديها وطبيعة الجماعات المعارضة للنظام*. فبالنسبة للنظام السياسي هناك مجموعة أدوات يتمسك بها النظام بغية تحقيق الهيمنة. والايديولوجيا هي احدى هذه الادوات التي يلجأ اليها النظام السياسي للترويج لمبادئه وقيمه وجعل اكبر عدد من الافراد يتبنونها. وفي هذه الحالة هناك احتمالين أمام النظام لسياسي؛ أولهما استخدام أجهزة الدولة من قبل القوى المحركة للنظام السياسي لفرض ثقافة وطنية رسمية. مما

---

[١] ياسين آشور جوهر ، أزمات التنمية السياسية في العراق دراسة في علم الاجتماع السياسي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٣ .

[٢] د. عبدالسلام علي نوير ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية ، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، العدد ١ ، المجلد ٤٠ ، يوليوسبتمبر ٢٠١١ ، ص ١٦ .

* للمزيد حول هذا الموضوع بخصوص أنواع الجماعات المتنوعة من حيث توجهاتها نحو الدولة و أنواع سياسيات الدولة تجاه هذه الجماعات يمكن مراجعة عماد احمد موود . سياسات ادارة لتنوع : استجابة الدولة للهويات دراسة مقارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٣- ٦٩ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

يعني لجوء الدولة الى الاجبار و القسر عند مخالفة العناصر النظام. وتفرز ذلك بالتنشئة الاجتماعية السياسية تحت شعار بناء المواطن. أما الاحتمال الثاني هو اللجوء الى وسائل اخرى غير الدولة . والتي تشمل مجموع الهيئات التي تتوافق مع وظيفة الهيمنة التي تمارسها الجماعة المهيمنة على كل المجتمع كهيئات الاعلام ، النوادي، المنظمات الشعبية و غيرها. العنصر البارز في الاحتمال الأول هو الاجبار أما في الاحتمال الثاني هو الاقناع. و العمل على المستويين مترابطان بشكل وثيق[١] . اذن هدف النظام لسياسي هو تحقيق الهيمنة على بقية الجماعات و الهويات الفرعية الموجودة في المجتمع وذلك من خلال بناء هوية وطنية جامعة سواءا بالاجبار أو الاقناع.

رغم اعتراف منظري التنمية السياسية والتحديث بوجود التعدد السلالي والعرقي في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ، من حيث البناء الاجتماعي والخصائص الثقافية ، الا ان هناك اختلاف في كيفية التعامل معها ومن ثم عمق آثارها على المجتمعات. ويتجلى التمايز ليس فقط في النظم الاجتماعية ، وإنما يبدو كذلك من خلال القيم الثقافية والرموز المعبرة عنها . بيد أن التباين الأهم على صعيد القيم السياسية يبرز من خلال قيمة المواطنة ، لاسيمابعد الانتماء القومي او الشعور بالهوية المشتركة الذي يمثل أحد الشروط الأساسية لظهور مجتمع سياسي متماسك وجوهر الإحساس بالانتماء الى نظام سياسي له اقليم محدد ، وبالتالي ، فقد يكون افتقاد هذا الشعور ناتجا عن افتقاد جماعة عرقية / اثنية حقوقا معينة ، مثل حق المشاركة السياسية بمستوياتها، او الحقوق الاقتصادية او الحقوق الاجتماعية ، بمعنى الاعتقاد بعدم عدالة عملية التخصص السلطوي للقيم [٢].

هكذا يتضح حسبما ورد في نظرية التنمية والتحديث ذات الاتجاه الليبرالي ان التنوع القائم على اساس الهويات التقليدية بمختلف اشكالها يمكن أن يكون عقبة أمام عملية التنمية والتحديث التي تستوجب التماثل وازالة الاختلافات او تقليلها من اجل الولوج في مرحلة التحديث أي تحديث الموسسات السياسية*. وذلك لأن التمسك بالقيم التقليدية كالقيم الدينية

---

[١] د. صادق الأ سود ، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ص ٣٣٧ – ٣٣٨ .

[٢] المرجع نفسه ، ص ص ١٨ – ١٩ .

*وفي هذا تأثير لوجهة نظر ماكس فيبر الذي قسم المجتمعات الى نوعين (التقليدي / الحديث) والمجتمع التقليدي هومجتمع " ما قبل الصناعة " او " ما قبل العقلانية " او مجتمع "ما قبل الدولة "انظر ريتشارد هيجوت نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق، ص ٤٧ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

او التمسك بالجماعات التقليدية والاولية كالجماعات العرقية / الاثنية واللغوية والعشيرة والقبيلة وغيرها من الجماعات السلالية سيكون على حساب الدولة والأمة ككل وسيولد هذا أزمات بمختلف أشكالها سواءا على مستوى المؤسسات السياسية كأزمة بناء الدولة والأمة او على مستوى الأفراد كأزمة عدم الشعور بالانتماء للدولة والأمة وتفرز هاتين الأزمتين أزمات اخرى كأزمة الهوية والمشاركة السياسية والتوزيع والتغلغل مما يؤدي في المحصلة الى عدم الاستقرار السياسي وربما ستشكل تهديدا للدولة والأمة بمختلف مكوناتها.

لكن التجارب أثبتت ان التعامل مع التنوع العرقي/الاثني والديني يختلف باختلاف الظروف المحلية والدولية لكل دول وكذلك السياسات المتبعة من قبل النخب السياسية وطبيعة القوى السياسية – الاجتماعية . بصورة عامة يمكن حصر أشكال تنوع السياسات تجاه الجماعات العرقية / الاثنية في دول العالم ومنها الدول النامية لا تخضع لسياسات التنمية والتحديث وحدها ، لأن الواقع اثبت عودة هذه الجماعات في التأثير على سياسات الدول التي تختلف من دولة الى اخرى وذلك نتيجة العوامل التالية : [1]

١ – الجهود المتنافسة التي تبذلها النخب المتعلمة للتلاعب بالهويات العرقية / الاثنية .

٢ – تغير القوى الاجتماعية الاقتصادية ز تأثيرها على النخب والمجموعات الشعبية .

٣ – التطور التاريخي للأفكار الشعبية عن الهوية او الاثنية او الدين .

٤ – القيود والفرص التي تخلقها ترتيبات تقاسم السلطة والفدرالية ، ... الخ .

٥ – الانهيار المفاجئ للنظام الدولي الذي احتوى الصراع العرقي / الاثني .

ثانيا : الاتجاه الراديكالي :

ان الاتجاه الليبرالي للتنمية والتحديث ينطلق من الأنموذج الغربي للتطور وتقدم المجتمعات ويجعل من واقع المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة معيارا لتطور بقية المجتمعات غير الاوروبية – الغربية. ويربط هذا الاتجاه التقدم والتطور بالعامل الثقافي والفكري ، في حين ينطلق الاتجاه الراديكالي من واقع التخلف الذي تعاني منه دول العالم الثالث ويربط التخلف بالبنية الاقتصادية – الاجتماعية لهذه المجتمعات ويحمل هذا الاتجاه الدول الاوروبية – الغربية

[1] دانيال برومبرغ ، العولمة والاثنية والديمقراطية ، في التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟ ، اعداد : دانيال برومبرغ ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ ، ص ٢٣ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

مسؤولية تخلف بلدان العالم الثالث نتيجة قيامها باستعمار هذه البلدان. يبني هذا الاتجاه تصوره للتنمية والتخلف بالاعتماد على المقولات الماركسية التي تتعلق بالدور الاساسي للبناء الاقتصادي – الاجتماعي في احداث التغيير في المجتمع . ويتوزع هذا الاتجاه على فرعين:

أ – المدرسة الماركسية السوفيتية : تستند أفكار هذه المدرسة بشأن تنمية وتخلف المجتمعات الى افكار (كارل ماركس) و(فردريك انجلز) والتي تبلورت منذ منتصف القرن (١٩) ، ومن ثم طورها (فلاديمر ايليتش لينين) في بداية القرن (٢٠) والذي قاد الثورة الروسية عام ١٩١٧ باسم الثورة الاشتراكية في العالم. تؤكد الماركسية ان لكل مجتمع من المجتمعات البشرية بنائه الاقتصادي الذي يضم القوة المنتجة أي: ادوات الانتاج ووسائله والمنتجين وعلاقات الانتاج ، وتطلق الماركسية على هذا الاساس البناء التحتي، وترى أنه المحدد لكل مناحي الحياة الاجتماعية والأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي الذي يتمثل طبقا للمفهوم الماركسي في الأفكار والعلاقات والنظم الاجتماعية القائمة في المجتمع سواءا كانت هذه الأفكار والنظم سياسية او قانونية او فلسفية او دينية او تنظيمات كالدولة والكنيسة والأحزاب السياسية ... الخ [١].

هكذا تؤكد الماركسية ان تاريخ البشرية قد مر في تطوره بخمس مراحل وهي : مرحلة الانتاج البدائي او الشيوعية البدائية ،الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية ويتخذ المجتمع في كل مرحلة منها شكلاً اقتصاديا واجتماعيا متميزاً له خصائصه وطبيعته التي تختلف عن طبيعة المجتمع في المراحل الأخرى [٢].

بالرغم من ان الثورة الروسية كان خارج توقعات (ماركس) الا انه بفضل اضافات (لينين) ومن ثم (ستالين) التزمت الماركسية السوفيتية بفلسفة التاريخ الماركسية لتفسير تطور المجتمع . وتحولت الماركسية السوفيتية الى ايديولوجيا عالمية .ومن هذه الزاو ية رأى منظروالماركسية السوفيتية ضرورة البدء بتكثيف الجهود من اجل استكمال شروط الثورة البرجوازية،عن طريق دعم البرجوازية الوطنية ومساعدتها على ذلك . وعند هذا الحد ستكون الاوضاع مهيئة أمام

[١] كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، دار المعارف ، مصر، ١٩٩١ ، ص ص ١٣٣ – ١٣٤ .
[٢] المرجع نفسه ، ص ١٣٩.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

الطبقات البروليتارية من أجل تحقيق وعيها لذاتها ، وسوف يمكنها ذلك بالنتيجة من المباشرة بأداء دورها التغييري التنموي من خلال دولة البروليتاريا وحزبها الطليعي الثوري [١].

توقع الماركسيون الكلاسيكيون أن تؤدي تنمية الرأسمالية الى حالة من التماثل في أساليب الانتاج ، وفي مستويات المعيشية للجزء الأساسي والأكثر من جميع سكان العالم . ركز كل من (ماركس) و(لينين) على عدم حدوث هذه العملية بشكل متساو ، ولكنهما لم يتوقعا اتساع الفجوة بين المناطق المتقدمة والمتخلفة ، فـ (لينين) نفسه يرى أن تصدير الرأس المال يؤثر على وقف وتعطيل التنمية في الدول المصدرة لرأس المال ، ولكن هذا الذي تحدث عنه كل من (ماركس) و(لينين) لم يحدث ، بل على العكس ، فقد زادت التبعية والتخلف في مقابل تطور وتنمية البلدان الرأسمالية على حساب هذا التخلف ، وهذا ما دفع كل من (فرانك) و(باران) الى القول بأن الرأسمالية عالمية وطنية هي التي حققت التخلف في الماضي ، وهي مازالت تخلق التخلف في الحاضر[٢] . هنا يأتي دور انصار مدرسة التبعية لتحليل تنمية وتخلف البلدان النامية.

ب – مدرسة التبعية:

حاولت البلدان النامية التخلص من تخلفها بتجريب طرق عديدة صبت جميعها في كسر أسباب التخلف التي أدت الى تبعيتها ، وتعميقها. فالتخلف سمة من سمات التبعية ، أي أنه سبب من أسبابها، ونتيجة من نتائجها. ومدرسة التبعية هي تلك المدرسة التي اعتمدت مفهوم التبعية لتفسير التخلف [٣]. يجدر الاشارة اليه ان كُتاب مدرسة التبعية لا يجمعون على تعريف واحد لظاهرة التبعية . وقد يرجع هذا الى طبيعة الظاهرة ذاتها وتعدد صورها وأشكالها وشموليتها، فبالرغم من تعدد التعريفات لظاهرة التبعية إلا انه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين ؛ الاول ينظر الى التبعية على انها علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع. والثاني يعتبر التبعية تعبيرا عن مجموعة من البناءات او التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية [٤].

---

[١] د. رعد عبدالجليل علي ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

[٢] د. عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٩ .

[٣] د. سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنا ، ط ٢ ، ١٩٩٩، ص ٢٦ .

[٤] د. عواطف عبدالرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧٨ ، الكويت، ١٩٨٤ ، ص ٢٩ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

من أبرز تعريفات الاتجاه الاول هو تعريف الاقتصادي البرازيلي (دوس سانتوس) الذي يرى ان التبعية هي علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر ويواصل نموه الذاتي على حساب الطرف الآخر هو تابع . ان انصار هذا الاتجاه الذين ينظرون للتبعية كعلاقة مسيطرة من ناحية وخضوع من ناحية اخرى يولون أهمية كبرى للعوامل الخارجية . أما الاتجاه الثاني ويتزعمهم البرازيلي (فرناندوكاردوشو) يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن ارجاعها الى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية فحسب، بل تتبع من التوافق بين مصالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية ... فالقضية هي كشف الصلة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي الى التبعية [١].

ان الفرضية الاساسية لهذه المدرسة هي ان التخلف لم يكن حالة أصيلة في العالم الثالث قبل اخضاعه للنفوذ الاوروبي بل نشأ وتطور مع نشأة وتطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة ، أي ان التخلف والتقدم هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي الرأسمالي منذ القرن السادس عشر [٢].

في سياق نقد نظريات التنمية والتحديث التي جاء بها علماء السياسة الغربيين تطرقت مجموعة من العلماء والباحثين، معظمهم ينتمون لبلدان العالم الثالث، قضية تخلف دول العالم الثالث من خلال ما يعرف بقضية تبعية هذه الدول ابآن الحكم الاستعماري . وتناولوا هذه المسألة (التبعية) بالنقد والتقييم وطرحوا أفكار متعددة ومتباينة . لذلك فمنذ اواخر ستينيات و اوائل سبعينيات لقرن (٢٠) ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تفنيد الرؤية التي تنظر للتخلف بوصفه ظرفا أصيلا .كما ورد في دراسات (فرانك جيرفن) حول امريكا اللاتينية والدراسات التي قدمها (وولتر رودني) و(سمير أمين)حول أفريقيا. حاولت هذه الدراسات أن توضح ان الاختراق الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف العالم الثالث [٣].

---

[١] المرجع نفسه ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

[٢] انظر د. محمد السيد السعيد ، " نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية " في مجموعة مؤلفين ، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ،ط ٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٨ .

[٣] ريتشارد هيجون ، نظرية التنمية السياسية ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

بصورة عامة يمكن القول ان منظري التبعية بمختلف اتجاهاتهم بذلوا جهودا كبيرة في تفسير تخلف العالم الثالث بطريقة تتناقض مع الاتجاهات التقليدية الاخرى ، أما اهم الأفكار التيى وردت عند انصار مدرسة التبعية فهي:[١]

١ – ان التخلف نتاج الاستعمار ومازال مستمرا طالما العلاقة مستمرة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية.

٢ – دول المركز تسيطر وتعيد انتاج هذه السيطرة بشكل منظم على الدول التابعة باستخدام كافة الطرق .

٣ – التخلف ظهر في هذه الدول منذ القرن الماضي نتيجة نشوء الانتاج الذي تم تكوينه بحافز من الخارج .

٤ – يرتبط الهيكل الاقتصادي المتخلف بظروفه وأطره الاجتماعية والثقافية والسياسية وتتم المحافظة عليه.

٥ – ان هذا الهيكل الاقتصادي المتخلف يولد ميلا نحوتنمية المراكز وتخلف الدول المتخلفة التابعة.

٦ – ان التنمية التي تقوم بها دول العالم الثلث تنمية مشوهة تخضع لمنطق النظام الرأسمالي .

٧ – ان حل التبعية والتخلف هوفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي وبناء علاقات جديدة مستقلة.

ان هذا التصور الذي ورد عند انصار مدرسة التبعية دفع ببعضهم الى مراجعة الأنموذجين الاشتراكي والرأسمالي للتنمية والقضاء على التخلف.وقد تحول هذا الموقف في سبعينيات القرن (٢٠) الى رفض اي من الأنموذجين بحجة عدم صلاحية تطبيقهما في اي زمان او مكان، بغض النظر عن الظروف الخاصة المميزة لبعض الدول او المناطق، الى مبدأ الخصوصية اذ يرفض أي أنموذج او أفكار بحجة انها نابعة من خارج العالم الثالث وبالتالي فهي لا تصلح لتفسير او معالجة الاوضاع السياسية والاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث [٢].

[١] د. عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .
[٢] د.نادية رمسيس ، النظرية الغربية والتنمية العربية ، في التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ، المرجع السابق، ص ١٦٨ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

يتضح مما سبق ان مدرسة التبعية تركز على دور البنية الاقتصادية - الاجتماعية في رسم السياسة التنموية للدولة وتحليل قضية التخلف التي تعاني منها الدولة في بلدان العالم الثالث . ويغلب الطابع الماركسي على انصار هذه المدرسة في تحليلهم لأسباب تبعية دول العالم الثالث للدول الرأسمالية المتقدمة ، ودور الأخيرة في رسم سياسات الدولة التابعة . وعليه يمكن توضيح هذه العلاقة في الجوانب التالية :[1]

١ – هناك انماط مختلفة من الانتاج في دول العالم الثالث بعضها رأسمالي واخرى غير رأسمالي .٢ – ان الرأسمالية لم تؤدي الى تقدم المجتمعات التابعة ولا الى التطور الرأسمالي . ان التركيب الطبقي لهذه المجتمعات على مستوى النسق العالمي يبين برجوازيات عالمية ومحلية واتساع نطاق القوى العاملة المهمشة.

٣ – وفقا لذلك تتشكل الدولة في المجتمع التابع وفقا لأنماط انتاج مجتمعات المركز وليس الأطراف.

٤ – لا تتحدد علاقة الدولة بالطبقة في ضوء الطبقات الداخلية فقط ، انما يجب أن تفهم هذه العلاقة في ضوء توزيع الطبقات على خريطة النظام العالمي الرأسمالي ككل .

٥ – في ضوء هذه الظروف فإن العلاقات بين الدول على مستوى العالم ليست علاقات متكافئة ، وإنما علاقات غير متكافئة مادامت محكومة بنظام تقسيم العمل الدولي .

في الواقع لم يسلم الاتجاه الراديكلي بشقيه (المدرسة الماركسية و مدرسة التبعية) من القصور التي وردت في مسلماتها تجاه قضايا التنوع . اذ يعتقد هذا الاتجاه أن تمسك مجتمعات العالم الثالث بالهويات الاثنية والفرعية وكذلك الانتماءات الأولية هو نتيجة التخلف الذي تعاني منه هذه المجتمعات اما بسبب خضوعها للاستعمار، أو بسبب نمط الانتاج الداخلي للمجتمعات المتخلفة . لذلك ومن اجل التخلص من التخلف يقترح هذا الاتجاه الثورة على هيمنة الطبقة لاقطاعية و النخبة السياسية المتحالفة مع الامبريالية عبر بناء تحالف وطني عمالي برجوازي يتمكن من تحقيق التنمية في دول العالم الثالث [2]. الا ان المقولات و المفاهيم التي استند اليها

---

[1] د. احمد زايد . الدولة بين نظريات التحديث والتبعية ، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر، ٢٠٠٨ ، ص ص ٤٩ – ٥١ .

[2] د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مديرية الكتب للطباعة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٧ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

هذا الاتجاه كانت بمثابة شرحا للعلاقات الاقتصادية تاركا الصلات السياسية للاستنتاج من تلك العلاقات . وكان له ميل الى النظر الى الدولة على انها ظاهرة مصاحبة أي لايوجد شيء يمكن تفسيره فيما يتعلق بالدولة ، الطبقات والحركات الاجتماعية والسياسية و الايديولوجيا إلا باعتبارها مشتقات للاقتصاد و بدون دور مستقل خاص بها[١]. فالهويات الثقافية والسياسية المتنوعة والانتماءات المتعددة للذات (فردا او جماعة) لا أهمية لها تذكر بموجب هذا الاتجاه فهي كلها قضايا ثانوية نابعة من مشكلة التخلف .

فالمدرسة الماركسية التي استندت الى التحليل الطبقي ذهبت الى ان الظاهرة الاثنية مجرد مظهر زائف يحجب الصراع الحقيقي في المجتمع وهو الصراع الطبقي وعليه فقد أنكر أنصار التحليل الطبقي أي مشروعية للاثنية إلا أن وجود الظاهرة الاثنية و استمرارها مثل تحديا للفكرة التي ترى ان الصراع الطبقي هو الأداة الرئيسة لفهم المجتمعات مما دفع انصار هذه المدرسة الى إعادة النظر في بطيعة العلاقة بين الاثنية والطبقة [٢]. ومن جهة اخرى يرى (هنري برنشتاين) ان مدرسة التبعية، تكرر فكرة دوران أنماط التحديث وتعبر عنها في شكل سلسلة من الثنائيات المفاهيمية: متقدم/متخلف ،الفلك/التابع ؛ المركز/الأطراف، نمو متمركز حول الذات/ نمو متجه نحو الخارج، سيطرة/تبعية وربما تكون المحصلة النهائية لنظرية التنمية هي التخلف في مواجهة التنمية إلا انها تجسد نوعا من الخطية تماما مثلما تفعل نظرية التحديث[٣].

المطلب الخامس

تقييم نظريات التنمية السياسية من منطلق نظرتها للتنوع

تمتاز نظريات التنمية السياسية بغلبة النزعة الاحادية في مسلماتها عند تعاملها مع اشكاليات التنوع قي المجتمعات المنتمية لماكان يعرف بالعالم الثالث. اذ تظهر الرؤية الاحادية للتنوع في كل من الاتجاه الليبرالي والاتجاه الراديكالي في ان كل منهما ينظر الى التنوع نظرة

[١] بي.سي سميث ، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، المرجع السابق،ص ١٩٨.
[٢] د. محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، ط١ ،٢٠٠٢ ، ص ٦٦.
[٣] نقلا عن المرجع نفسه ، ص ١٣٢.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

سلبية ؛ فبالنسبة للاتجاه الليبرالي ترتبط النظرة الاحادية لديها بالنظر الى التنوع نظرة سلبية كونه يشكل عقبة أمام التنمية والتحديث ويسبب التخلف . أما هذه العقبة تتجسد في العامل الثقافي او الخاصية الثقافية التي تمتاز بها مجتمعات دول العالم الثالث. فثقافة هذه المجتمعات ثقافة تقليدية تسبب التخلف ولا تنسجم ومقتضيات الدولة الحديثة في جوانبها المختلفة . وتنعكس هذه الحالة على الصعيد السياسي وتسبب التخلف السياسي الذي يؤدي بدوره الى اعاقة تطور المؤسسات السياسية ويسبب في غياب المشاركة السياسية لدى الفرد وبالتالي غياب الانتماء والمواطنة. أما على الصعيد الاجتماعي فغلبة الجماعات الاولية المتنوعة كجماعات القرابة ، والاثنية/العرقية ، والعشائرية، والدينية على شعور الفرد هي السمة المميزة لمجتمعات دول العالم الثالث. مما يؤدي الى غياب مؤسسات المجتمع المدني (الاحزاب السياسية ، جماعات الضغط والمصالح، نقابات مهنية) والتي هي مؤسسات وسيطة بين الدولة والفرد. فالانتماء الى الهويات التقليدية أقوى من الانتماء الى الدولة . أما على الصيعد الاقتصادي فغلبة نمط الانتاج الزراعي - ما قبل الصناعي هي التي تميز دول العالم الثالث فلا يوجد تقسيم للعمل ولا النظام الرأسمالي ولا مؤسسات صناعية متقدمة . والحل يكمن في اللحاق بالمجتمعات الغربية المتقدمة عبر تبني ثقافتها ونظمها ومؤسساتها على اعتبار الأنموذج الغربي يمثل قمة التطور البشري.

أما بالنسبة للاتجاه الراديكالي ، الذي يتجلى في الاتجاه الماركسي ومدرسة التبعية ، فهو الأخر ينظر الى مجتمعات دول العالم الثالث كونها متخلفة لا بسبب ثقافتها وإنما بسبب البنية الاقتصادية – الاجتماعية االتي تمتاز بها دول العالم الثالث وكذلك تأثير العامل الخارجي المتمثل بالاستعمار الذي أرسى أسسه الدول الغربية الصناعية والتي أعاقت تطور دول العالم الثالث عبر الاستيلاء على ثرواتها من خلال الحروب التي شنها فيما بينها وضد بلدان العالم الثالث وفرض انظمة تابعة لها . والتقدم الذي تميزت به الدول الصناعية الغربية جاء على حساب دول العالم الثالث . أما الحل (عند بعض من انصار التبعية) يكمن في فك ارتباط دول العالم الثالث بالدول الرأسمالية ، او تبني الأنموذج الاشتراكي ، او بناء تنمية مستقلة استنادا الى مبدأ الخصوصية التي تتميز بها مجتمعات دول العالم الثالث . اذن ، فاحادية النظرة عند مدرسة التبعية تكمن في حصر تطور وتقدم المجتمعات في العامل الاقتصادي – الاجتماعي وحده ، ولا يعطي أهمية للعامل الثقافي والفكري.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

اذن تتجلى النظرة الاحادية للتنوع في نظريات التنمية السياسية والتحديث وفي نظرية التبعية في البحث عن أنموذج تتمثل في التنمية السياسية بكل أبعادها وغاياتها وحيال هذا الأمر تفترق النظريات السياسية وفكرها : فالليبرالية ترى بأن النظم السياسية في الغرب هي التي تشكل الأنموذج الأمثل ، بينما ترى النظرية الماركسية بأن المجتمع الشيوعي، هوالأنموذج التي يتمثل فيه مستقبل البشرية [1]. في حين يربط بعض من انصار التبعية التنمية بخصوصية أنموذج بلدان العالم الثالث.

في الواقع ينظر الاتجاه الليبرالي للتنمية والتحديث الى التنوع من منطلق الفلسفة الليبرالية التي تطرح أزمات المجتمع كونها أزمات ناشئة من غياب الحقوق والحريات الفردية . فأزممات الهوية والمشاركة السياسية والتوزيع والاندماج هي أزمات الأفراد بصفتهم مواطنين بمعزل عن انتماءاتهم العرقية / الاثنية ، الدينية ، القبلية ، الطائفية وذلك استنادا الى مبدأ مساو اة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة . كذلك وبالاعتماد على مبدأ الأغلبية في اطار النظام الديمقراطي في حين تظهر هذه الأزمات نتيجة غلبة قيم التنوع على حساب قيم الوحدة . فقلة او غياب المشاركة السياسية للأفراد في صنع القرار السياسي هي بالأصل أزمة ذات الصلة بالفرد بصفته المواطن الا ان شدة التمسك بالولاء للجماعات الاولية هي التي تقف وراء غياب الاحساس بالمواطنة . أما أزمة التوزيع فتتعلق بغياب العدالة في توزيع الثروات والمنافع والخدمات على الأفراد بصفتهم مواطنين لا بصفتهم اعضاء جماعات الهوية لهم انتماءاتهم المتنوعة ؛ عرقية / اثنية ، دينية ، قبلية ، طائفية . في حين تشير أزمة الاندماج الى عدم وجود الانسجام والتلاحم بين الجماعات ذات الانتماءات المتنوعة والمختلفة مما يعرض الدولة لخطر التفكك. أما أزمة الهوية تتعلق بغياب الهوية السياسية الجامعة للفرد التي تتجسد في الهوية الوطنية وذلك نتيجة غلبة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية . أما أزمة التغلغل فهي أزمة بسط الدولة سلطتها على كامل اراضيها التي تجسد اقليم الدولة السياسي . كل هذه الازمات تقف ورائها غلبة الهويات والولاءات والانتماءات الاولية المتعددة والمتنوعة على الفرد من وجهة نظر اتجاه الليبرالية في التنمية والتحديث.

[1] عزالدين دياب. التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات والصعوبات ، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد ٢٢ – ٢٣ ، ٢٠٠٥ ، ص ص – ١٩ – ٢٠ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

أما عند الاتجاه الراديكالي ذي النزعة الماركسية فكانت الاولوية للانتماء الى الجماعة على حساب الفرد . لكن حضور الجماعة يكون في اطار الطبقة بعيدا عن الانتماء الى الجماعات العرقية / الاثنية ، الدينية ، القبلية ، الطائفية . لان الانتماء الى هذه الهويات المتنوعة والمتعددة هو انتماء سلبي يعيق تقدم المجتمع الذي يعتمد على تفضيل الانتماء الطبقي في اطار البناء الاقتصادي – الاجتماعي على حساب الانتماءات الأخرى . أي ان الاتجاه الراديكالي يغيَب الفرد لحساب الجماعة وتحديدا الطبقة العاملة من منطلق الانتماء الطبقي بمعزل عن الانتماء لأشكال الجماعات الاولية المتعددة والمتنوعة. وقضية العدالة مدروسة اساسا في اطار البناء الاقتصادي – الاجتماعي المحدد بتعبير طبقة الاغلبية التي هي الطبقة العاملة المحرومة من حقوقها الاقتصادية. أما أزمة الشرعية هي أزمة غياب الدكتاتورية البروليتارية نتيجة سيادة حكم الاقلية البرجوازية الغنية. أما عند أنصار التبعية فإن أزمة الشرعية السياسية تكمن في تبعية السلطة الحاكمة في البلدان المتخلفة او بلدان العالم الثالث للعالم الرأسمالي ،وغياب الاستقلال الوطني ونهب ثروات شعوبها من قبل العالم الرأسمالي بمساعدة النخبة المحلية الحاكمة والتابعة . هنا الحديث عن االقضاء على التخلف وحماية حقوق الشعب وثرواته وتحقيق استقلاله وليس حقوق وحريات الفرد او جماعة معينة هوالخطاب السائد لدى انصار التبعية . فلا أهمية تذكر للتنوع العرقي/ الاثني، الديني، الطائفي، القبلي في هذا المجال.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

الاستنتاجات

في ختام البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية :

١ – تنظر نظريات التنمية السياسية بمختلف اتجاهاتها ومدارسها الى التنوع نظرة احادية اما قائمة على اسس ربط التنمية بالعامل الثقافي والسياسي، او ربطها بالعامل الاقصادي – الاجتماعي وحده.

٢ - غلبة النزعة السلبية في منطلقات واسس نظريات التنمية السياسية تجاه التنوع واتهامه بالتسبب في تخلف مجتمعات دول العالم الثالث . ويترتب على النظرة السلبية للتنوع غياب الاعتراف بأهمية التنوع في تحقيق الاستقرار السياسي وهو تحصيل حاصل لهذه النزعة السلبية.

٣ – وجود أنموذج ارشادي وحيد للتنمية السياسية يتمثل اما بالأنموذج الغربي القائم على اساس الدولة - الامة والحكم الديمقراطي المستند الى حكم الاكثرية في الدول الرأسمالية الغربية ، او الأنموذج القائم في الدول التي تبنت النظام الاشتراكي. بحيث يقاس بموجب هذين النموذجين مدى تخلف البلدان المنتمية للعالم الثالث وآلية اصلاحها وتنميتها طبقا لرؤية هذين النموذجين.

٤ – اذا كانت دلالة التنوع تستند الى احترام الهويات الثقافية للذوات والاعتراف بحقوقهم وحرياتهم حسب انتمائهم الثقافية المتعددة والمختلفة بمعزل عما اذ كانت الثقافات تلك تقليدية أم حديثة ، دينية أم مدنية ...الخ ، فإن تنوع الثقافات بموجب نظريات التنمية السياسية يسبب عدم الاستقرار السياسي ويولد مجموعة من الازمات كازمات (الشرعية ، الهوية ، الاندماج ، التوزيع ، التغلغل ...الخ) لذلك تفترض هذه النظريات تجاوز هذه الازمات من خلال بناء دولة - امة تستند الى حكم الاكثرية وترشيد مؤسسات حديثة تتخطى الهويات والمؤسسات التقليدية وذلك وفق النموذج الغربي. او من خلال بناء دولة قئمة على اساس نظام اشتراكي تتولى قيادتها الطبقة العاملة . او بناء دولة تستند الى مبدأ الخصوصية اي خصوصية بلدان العالم الثالث.

٥ - تراجع نفوذ نظريات التنمية السياسية في الوساط الاكاديمية و السياسية منذ نهاية الحرب الباردة على اثر بروز نظريات التنوع (التعددية الثقافية ، والاعترااف، ...)، و الحركات الاجتماعية و السياسية المطالبة بحقوق الهوية الثقافية، وتأثير اتجاهات مابعد الحداثة. ويتضح هذه الأمر مع انحسار النموذج الاوروبي للتنمية، و بروز مفهوم التنمية المستدامة ، وتراجع نموذج الدولة – لامة.

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

المصادر

اولا : المصادر العربية :

أ – الكتب العربية :

١. د. احمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية ، شركة نهضة مصر، مصر ، ٢٠٠٨.

٢. ادوارد سعيد ، الاستشراق المعرفة . السلطة . الانشاء ، ترجمة كمال أبوديب ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، لبنان ، ط ٦ ، ٢٠٠٣.

٣. ادوارد سعيد، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة د.محمد عناني ،رؤية للنشر والتوزيع ،القاهرة، ٢٠٠٦ .

٤. د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد ١١٧ ، الكويت، ١٩٨٧ .

٥. الان تورين، باراديغما جديدة لفهم عالم اليوم ، ترجمة جورج سليمان ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، ٢٠١١ .

٦. بي . سي. سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية ، ترجمة خليل كلفت، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، العدد ١٨٧١، ٢٠١١ .

٧. دانيال برومبرغ ، العولمة والاثنية والديمقراطية ، في التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر ؟ ، اعداد : دانيال برومبرغ ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧.

٨. رعد عبد الجليل علي، التنمية السياسية مدخل للتغير،دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٢.

٩. ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة د. حمدي عبالرحمن، د. محمد عبدالحميد، المركز العالمي للدراسات السياسية، الاردن، ٢٠٠١ .

١٠. د. سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنا ، ط ٢ ، ١٩٩٩ .

١١. د. صادق الأسود ، علم ا لاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ط ١ ، ١٩٩٠ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

١٢. صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في او خر القرن العشرين، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.

١٣. د. عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا ، اصدارت المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين ، ألمانيا ، ط١ ،٢٠١٧

١٤. د. عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤ .

١٥. د. عواطف عبدالرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٧٨ ، الكويت، ١٩٨٤.

١٦. د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، مديرية الكتب للطباعة ، ١٩٩٣

١٧. كمال التابعي ، تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، دار المعارف ، مصر، ١٩٩١ .

١٨. محمد زاهي بشير المغيربي ، قرأأت في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٨ .

١٩. د. محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، ط١ ،٢٠٠٢ .

٢٠. د. محمد نصر مهنا . د. عبدالرحمن الصالحي ، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٥ .

٢١. مجموعة مؤلفين . التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان ،ط ٢ ، ١٩٨٥.

٢٢. د. نصر محمد عارف . نظريات التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري والاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي فيرجينيا، ط ٢، ١٩٩٢ .

ب – البحوث والدوريات :

٢٣. د. حسام محي الدين الالوسي . صور نقدية للاستشراق التقليدي والجديد او تطور الاستشراق وتطور النظرة اليه ، مجلة الاستشراق ، العدد ، ٣ ، ١٩٨٩ ، سلسلة كتب الثقافة المقارنة ، دار الشؤون الثقافية العامة – آفاق عربية ، بغداد .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

٢٤. حسن بن كادي ، تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون - جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، العدد ١٣ ، ٢٠١٥ .

٢٥. حميد حسين كاظم الشمري ، دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، حزيران ، ٢٠٠٧.

٢٦. شفيق الغبرا ، الاثنية المسيسة الأدبيات والمفاهيم ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، ١٩٨٨.

٢٧. د عبد الرحمان برقوق وصونيا العايدي، التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، العدد (٥)، مارس ٢٠١٣ .

٢٨. د. عبدالسلام علي نوير ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، العدد ١ ، المجلد ٤٠ ، يوليوسبتمبر ٢٠١١ .

٢٩. عزالدين دياب . التنمية السياسية في الوطن العربي : الضرورات والصعوبات ، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد ٢٢ – ٢٣ ، ٢٠٠٥ .

٣٠. د. عزيز العظمة ، افصاح الاستشراق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢ ، ١٩٨١.

ج - الرسائل والأطاريح :

٣١. حسن بن كادي ، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، باتنة، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨ .

٣٢. حساني بوعكاز ، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة الجزائر ، ١٩٩٨ – ٢٠١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور طاهر مولاي ، الجزائر ، ٢٠١٥.

٣٣. عماد احمد موود . سياسات ادارة لتنوع : استجابة الدولة للهويات دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين – اربيل ، ٢٠١٩.

٣٤. ياسين آشور جوهر، أزمات التنمية السياسية في العراق دراسة في علم الاجتماع السياسي ، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠١٠ .

https://doi.org/10.17656/jlps.10191

د - الانترنت :

٣٥. د. باسم الطويسي ، اتجاهات الاصلاح السياسي من منظور مابعد الحداثة. جريدة الغد الالكترونية بتاريخ ٤ تموز ٢٠٠٥:

تاريخ السحب ٢٠٢٠/٨/٢ http://www.alghad.com/articles/551794

٣٦. هاني رمضان طالب، التنمية السياسية.. مقاربة نظريـــة ، من الانترنت

تاريخ السحب ١/٢٨/ ٢٠٢٠ http://www.acrseg.org/41673

ثانيا : المصادر الانكليزية :

.Gabrial Almond andG.Bingam Powell,Comparative Politics V3 . Adevelopment Approach, Boston; little and brown.1966